

عندما يلد الوزير فأرا



عباس ميرزا المرشد

العامة والجمل المطاطية التي تحتل أكثر من يطاق، أما الجزء الأكبر فهو الاستخفاف بالناس وقضاياهم بل والاستخفاف بالمؤسسات الدستورية التي يدعي الناس إلى احترامها وتعظيم العقوبات على الناقد لها، أما الجزء الأهم فهو نتيجة لغياب الجهة القاضمة لأذن الوزير وقت اقتضاح الفساد في وزارته، وعدم الرغبة في مواجهة الدستورية مع الحكومة. نتيجة لهذه الأسباب سوف نظل نستمع ونقرأ مثل هذه الإجابات التي لا تلد إلا فأراً وسيكون من المبكر جداً أن نحلم بوطن تحقق فيه الديمقراطية ومبادئ المحاسبة والشفافية.

التي تمت مؤخراً ونشرت في كافة الصحف «أنها موضوع فني وإداري» وبرأي الوزير فإن «التشكيك فيها ما هو إلا تسييس وابتزاز»، كما إن طلبات استقدام أجنبي في ظل وجود أزمة تعطل الجامعيين «هي لحاجة الوزارة لمدرسين ولرغبتها في عدم ترك الصفوف خالية من المدرسين» لا نحتاج إلى منصف كي يرد بحقائق ومستندات على هذا الكلام فغير المنصفين أيضاً يرون أن هذا الأسلوب هو بمثابة الهروب للأمام. السؤال هنا لماذا يلجأ الوزير إلى مثل هذه الإجابات الساذجة؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإجابات متكررة وتكاد تكون منسوخة عند أي وزير أو مسئول حكومي لا للصحافة فقط بل حتى عند تقديم إجابات على أسئلة بعض النواب! جزء من ذلك يعود إلى التعود على إتباع إستراتيجية «الملجأ الأخير للنذل» حسب المثل الانجليزي فعندما تعجز عن تقديم حجج مقنعة وردود منطقية فالخيار أن تلجأ إلى الشعارات

إذن ما الذي يجعل من الأنظار تتجه ناحية وزارة التربية والتعليم في هذه الفترة؟ وهل يمثل هذا التوجه بداية مارثون متابعة الفساد والتمييز؟ أسئلة من هذا النوع من المفترض أن يجيب عليها أعضاء مجلس النواب، لأنها أسئلة ترتبط برسم الإستراتيجية الخاصة بكل كتلة، ومع الأسف فنحن لا نلاحظ وجود ملامح إستراتيجية واضحة في معالجة مثل هذه القضايا إذ عادة ما تكون تابعة لردود الفعل التي تخلقها بعض أخبار الصحافة. أمام هذا الغموض النيابي لن نفاجاً بقيام أي وزير بالرد على مستندات الفساد الدامغة بعبارات غامضة، وأحياناً عبارات حمقاء تعتمد على الاندماج في الشعارات والجمل العريضة. لنرى بعضاً من إجابات وزير التربية في إحدى الصحف المحلية في محاولة الرد على تهم الفساد والتمييز العرقي والطائفي، يقول الوزير إن الترقيات في وزارة التربية والتعليم

وزارة التربية مسئولة عن مصير ما يقارب ١٥ ألف يعملون فيها وهي مسئولة عن مصير أكثر من ١٢٠ ألف مواطن (طالب) إذ تشرف على تقديم أهم الخدمات لهم، و ميزانيتها أقل ميزانية في حسابات الحكومة الختامية، وعلى خلاف كثير من الوزارات (ما عدا وزارتي الدفاع والداخلية) فهي الوزارة الوحيدة التي يتم فيها التمييز بين المواطنين علانية. مع ذلك لا أعتقد أن وزارة التربية والتعليم هي الوحيدة من بين وزارات الدولة التي تعج بالفساد الإداري أو تمارس التمييز بين المواطنين فقد اعتاد الناس على معاناة أوجه الفساد في كثير من منشآت الدولة نظراً لغياب حزمة القوانين المانعة والزاجرة للوزراء والمتفذين من ممارسة أوجه الفساد والتمييز، ولسبب آخر لا يقل وجاهة عن سابقه هو ضعف المؤسسات التشريعية والرقابية في وجهها البيروقراطي أو القانوني وفي وجهها البشري ممثلاً في شخصيات كثير من النواب.

انتبهوا.. هذه سياسة الحكومة الجديدة.. انقطاعات الكهرباء



سعيد عباس سيد هاشم

الحقيقي؟ كل الأرقام تقول بخلاف ذلك، فالنمو الاقتصادي يزداد منذ عدة سنوات بما يقارب الـ ٨ في المئة، كما صرح بذلك بعض المسؤولين، وإذا كان السكان يزدادون بنسبة ٢,٢ في المئة سنوياً منذ ١٩٧٥ حتى العام ٢٠٠٤ (حسب تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦)، فيفترض أن مستوى معيشتهم قد ارتفع بنسبة كبيرة منذ سنوات، حتى مع وجود نسبة للتضخم. لا أدري ما هو موقف الحكومة ووزارة الكهرباء لو كان هذا الوضع المسوي قد حدث في دولة ديمقراطية... ألم نقل أن الحكومة لا تعياً بسلطة الشعب ما دام لا دور له في تغييرها أو تعديلها أو إقالتها؟ ويبدو أن حتى ميزة الصراخ الذي تردد صداه الصحافة فقط من دون مشاركة من الإعلام الرسمي، يبدو أن بعض النواب الأفاضل قد تعبوا من النفخ في بوقه، ما أشعر الجمهور بضعف الحماسة لديهم تجاه مثل هذه القضية التي تورقهم، فلا تهديد باستجواب أو وعيد... ولا حتى أي كلام فارغ آخر.

ملاحظة: الأرقام مأخوذة من موقع وزارة المالية.

النشرات الإحصائية

١٥٠ ألف برميل يومياً وذلك منذ ٢٠٠٤، بدلاً من ٧٠ ألف برميل. الموازنة كانت في حدود الـ ٧٠٢ مليون دينار في سنة ١٩٩٨ أصبحت أكثر من ١,٨ مليار دينار حالياً. ازدادت الاستثمارات، وكثرت المجمعات التجارية، والنمو الاقتصادي ما زال مستمراً في الارتفاع منذ عدة سنوات، والنمو ليس مجرد توسع اقتصادي، إذ أن التوسع الاقتصادي يهدف فقط للمحافظة على مستوى معيشة السكان كما كانت، أما النمو فيفترض أنه يرفع مستوى معيشة السكان، ولكن الذي نشاهده خلاف ذلك كله، وأبسط شيء هو فضيحة انقطاعات الكهرباء التي لا تقارن بالوضع السابق حين كان النفط لا يزيد عن ١٢ دولاراً للبرميل، وبشكل من الموازنة في حدود ٥٠ في المئة كما في موازنة سنة ١٩٩٨. في عز أزمة التسعينات، فإن الدولة كانت تبادر لسرعة استبدال محولات توزيع الكهرباء التي تتعرض للحرق بسرعة فوق الخيال، ما يدل على وجود احتياطي كبير من محولات التوزيع، وحالياً تتذرع بمختلف المبررات ليدفع السكان ضريبة النمو الاقتصادي الذي يسمعون به ولا يرونه. عطب أصاب محول الـ ٦٦ كليلو فولت في المقشع، عكّر حياة أهالي الدائرة الشمالية الثانية، ولمدة تزيد على العشرة أيام، ففي كل يوم تتقطع الكهرباء بمدد قد تزيد عن الساعة، ولأربع مرات وربما أكثر كما حدث بتاريخ ٩-٩-٢٠٠٧، حيث انقطعت الكهرباء خمس مرات في غضون ٢٤ ساعة. هل زاد عدد السكان بنسبة هائلة تفوق النمو الاقتصادي

من الاستهلاك. حالياً فإن الإنتاج يفوق الاستهلاك، فما حجة الحكومة؟ الكهرباء تتقطع في هذه الأشهر الساخنة أكثر من مرتين يومياً، خصوصاً عن مناطق مدينة كقرى الدائرة الشمالية الثانية، وبدلاً من المبادرة لإصلاح العطب، تتحفظ الوزارة بتبرير ذلك وإرجاعه وجود صعوبات فنية في بعض المحطات الفرعية للتوزيع. أليس ذلك كله وبعد سنوات من هذه الظاهرة دليل على وجود فساد من أي نوع كان، في وزارة الكهرباء؟ وأعتقد أن تصريح رئيس المجلس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية يدعم هذا الإدعاء، حين أشار إلى «أن ٧٠ في المئة من الدعم الحكومي للكهرباء يذهب إلى أفراد لا يحتاجون إليه أصلاً»، فهناك مستهلكون يبلغ استهلاكهم للكهرباء الحكومي المدعوم ٧٠ في المئة، ولكن الذين يتم قطع الكهرباء عنهم، هم الفقراء من أبناء هذا الشعب، كقرى الدائرة الشمالية الثانية. أما المجمعات التجارية الكبيرة، فهي خط أحمر، وحتى لو تم قطع الكهرباء عنها، فلديها مولداتها الخاصة المؤقتة. بل تبادر لأسماعنا بوجود اتفاق بين الوزارة وبعض الشركات بعدم قطع الكهرباء عنها مطلقاً من أجل استمرارها في شراء القوة الكهربائية من الوزارة. لقد زادت الموازنة العامة ما يقارب من ٢٥٠٪ منذ ١٩٩٧، وارتفعت أسعار النفط من ١٢ دولاراً للبرميل في ذلك الوقت، إلى أكثر من ٦٠ دولاراً منذ عدة سنوات، وارتفع إنتاج النفط لتحصد البحرين من حقل أبو سعفة

بما أن الحكومة مسئولة دستورياً عن توفير الخدمات للمواطنين، ولأنها لا تود ذلك، بل تسعى لفرض ضرائب على الناس، ولكون الدستور يمنع من فرض ضرائب على أصحاب الدخل الصغيرة وفقاً لما جاء في المادة ١٥ بند (ب) «ينظم القانون إعفاء الدخل الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الأدنى اللازم للمعيشة»، ولأن أكثر من ٦٠٪ من المواطنين روايتهم تقل عن ٢٠٠ دينار، ولكون الحد الأدنى للمعيشة لا يقل عن ٤٠٠ دينار (كان ٢٣٦,٥٪ حسب دراسة قدمها الدكتور عبد الله الصادق سنة ٢٠٠٢)، وكون السياسة الاقتصادية الجديدة تدفع الحكومة لتطبيق مزيد من التضييق على المواطنين.. لتجأت الحكومة لسياسة بديلة عن الضرائب، تتمثل في خنق الخدمات، فاللحوم المدعومة قللت الحكومة ما تقدمه من دعم عن طريق تخفيض كمية اللحوم وعدد الذبائح ربما بأكثر من ١٠٠٠ ذبيحة يومياً. أما الخدمات الصحية فحدث ولا حرج، إذ يسع المريض ان يستفحل المرض في جسمه ويموت قبل أن يحصل على موعد مع الاستشاري، فمدة ٥ أشهر بين موعد وآخر أمر طبيعي جداً.

ويبدو أن انقطاعات الكهرباء الحالية التي ستخرج المواطنين عن طورهم قريباً تدخل في نفس سياق هذه السياسة القائمة على تقليص الخدمات وضغطها بشدة، فقبل سنوات كان الإدعاء يكمن في أن الإنتاج أقل